

افتتاح الأردن لقنصليته في العيون تأكيد على مغربية الصحراء

وزامبيا وإسواتيني والإمارات والبحرين. فيما افتتحت دول غامبيا وغينيا وجيبوتي وليبيريا وبوركينا فاسو وغينيا بيساو وغينيا الاستوائية وهايتي قنصليات في مدينة الداخلة. وبذلك يكون الأردن ثالث دولة عربية تفتتح قنصلية في إقليم الصحراء، بعد خطوة مماثلة للإمارات في 4 نوفمبر 2020 والبحرين في 14 ديسمبر من العام ذاته.

بافتتاح الأردن قنصليته، ارتفع إجمالي القنصليات بإقليم الصحراء المغربية إلى 11 بالعيون و8 بالداخلة

وفي نوفمبر الماضي أعلنت عمان عن عزمها افتتاح قنصلية عامة في العيون، إثر اتصال هاتفي تلقاه العاهل المغربي الملك محمد السادس من نظيره الأردني الملك عبدالله الثاني الذي أكد فيه وقوف الأردن الكامل إلى جانب المملكة المغربية في انتهاكات جهة البوليساريو الانفصالية على إثر أحداث معبر الكركرات.

ورحب العاهل المغربي آنذاك بقرار الأردن فتح قنصلية عامة في مدينة العيون المغربية.

ويعزز افتتاح الأردن قنصلية له بالإقليم الموقف المغربي الساعي لتوسيع دائرة الاعتراف الدولي بسيادته على الصحراء المغربية التي هي محل نزاع مع جهة البوليساريو، كما يشكل دفعة قوية للدبلوماسية المغربية.



علاقات تاريخية

تعديل القانون الانتخابي يثير غضب إسلامي المغرب

على الديمقراطية وسعي واضح للانفتاح على الإرادة الشعبية، ويعكس مدى عجز البعض عن الاحتمام إلى قواعد التنافس الديمقراطي وفق القواعد المتعارف عليها عالمياً. ويعتقد متابعون أن هذا المنطق الذي تتعامل به قيادات العدالة والتنمية انتقائي، ولا يخدم توسيع نطاق المشاركة الانتخابية، خصوصاً مع تزايد عدد المقاطعين للانتخابات.

وأكد رشيد لزرق، أستاذ العلوم السياسية، في تصريح لـ"العرب"، أن "تشديد العدالة والتنمية موقفه تجاه التوافق الذي أظهرته الأحزاب الممثلة في البرلمان حول القاسم الانتخابي فضح ادعاء اعتداله وعدم سعيه للهيمنة، في وقت يحتاج فيه المشهد السياسي لاعتماد التوافق كخيار استراتيجي أمثل لمواجهة تحديات جائحة كورونا".

وأضاف لزرق أنه "لا بد على الحزب الذي يقود الحكومة أن يدرك أنه لا تزال الحاجة قائمة إلى التوافق وإلى الشراكة السياسية بين الأحزاب لإخراج قوانين انتخابية في شكلها النهائي". وجاء في التعديلات الجديدة للقاسم الانتخابي دون احتساب الأصوات الصحيحة، أنه يتم توزيع المقاعد على اللوائح بواسطة قاسم انتخابي يستخرج عن طريق قسمة عدد الناخبين المقدمين بالدائرة الانتخابية المعنية على عدد المقاعد المخصصة لها.

الرباط - توج الأردن علاقاته الثنائية القوية والراسخة مع المغرب بافتتاحه، الخميس، قنصلية له بإقليم الصحراء، تابعدا لسيادة المغرب على صحرائه وتكون بذلك ثالث قنصلية لدولة عربية في الإقليم.

وحسب ما ذكرته وكالة الأنباء المغربية الرسمية، أقيم حفل افتتاح القنصلية في مدينة العيون (كبرى مدن إقليم الصحراء) بحضور كل من وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة ونظيره الأردني أيمن الصفدي.

ونقلت وسائل إعلامية عن الصفدي قوله "إن العلاقات بين الأردن والمغرب متميزة وتاريخية وبها تنسيق لا ينقطع". وأضاف "انتشرف بوجودي في مدينة العيون لتدشين قنصليتنا بعد قرار العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني بفتحها".

وتابع "نحن نحتاج في المنطقة العربية إلى توحيد جهودنا لمواجهة التحديات المشتركة. هناك العديد من الاتفاقيات انجزناها مع المغرب ونأمل أن توقع في أقرب فرصة". وأشار بوريطة إلى أن "المغرب والأردن حافظا على علاقاتهما في ظل ظروف عربية وإقليمية شديدة الدقة والحساسية". مؤكداً أن "قرار الملك عبدالله الثاني بفتح قنصلية في مدينة العيون ترجمة عملية لمواقف الأردن في دعم بلادنا لحماية أمنها ووحدتها أراضيها".

وبافتتاح الأردن قنصليته، ارتفع إجمالي القنصليات بالإقليم إلى 19 قنصلية، 11 بالعيون و8 بالداخلة. والسدول التي افتتحت قنصليات لها في العيون هي: كوت ديفوار وجزر القمر والغابون وساو تومي وبرنسيبي وجمهورية أفريقيا الوسطى وبورندي.

وتعددت المبادرات لتجميع العائلة الوسطية منذ اندلاع ثورة يناير في مواجهة نفوذ الأحزاب الإسلامية غير أن محاولات التجميع باءت بالفشل، بسبب تباينات في الرؤى بين قياداتها قادت في ما بعد للانشقاق والتصدع.

ويؤكد متابعون أن تشتت هذا التيار (الوسطي) وعدم التقافة على شخصية بعينها قادا إلى قلب معادلة الحكم في تونس لصالح الرئيس سعيد ثم لفائدة حركة النهضة.

ويستنج المتابعون أن استرجاع الثقة في مبادرات العائلة الوسطية مشروط بتوضيح معالم برامجها وتجاوز الخلافات على الزعامة وتقديم بدائل حقيقية للشارع.

الرباط - أثارت موافقة البرلمان المغربي على تمرير القوانين الانتخابية الجديدة، والتي تقضي بتعديل احتساب القاسم الانتخابي على أساس المسجلين في اللوائح الانتخابية العامة وحذف لائحة الشباب، غضب حزب العدالة والتنمية قائد الائتلاف الحكومي. وفيما أبدت غالبية الأحزاب التعديلات الجديدة، أبدى العدالة والتنمية الإسلامية معارضة واسعة لها، باعتبار أن هذه الخطوة من شأنها أن تضيق الخناق على طموحاته الانتخابية مع اقتراب السباق الانتخابي.

وصادقت لجنة الداخلة بمجلس النواب (البرلمان) مساء الأربعاء على القوانين الانتخابية، بعد أن حصلت على 29 صوتاً لصالح المقترح مقابل رفض 12 نائباً يمثلون حزب العدالة والتنمية.

ويزعم حزب العدالة والتنمية أن القاسم الانتخابي غير عادل وغير ديمقراطي ويقتد التمثيلية معناها. ووصف رئيس فريق العدالة والتنمية بالبرلمان، نبيل الشيشي، تعديل القاسم الانتخابي بـ"المهزلة". واعتبر الشيشي أن "المسألة ليست تقنية بسيطة"، وإنما هي "انحراف خطير ظاهره اختلاف حول القاسم الانتخابي ومضمونه الحقيقي انقلاب

هل تقود العائلة الوسطية مبادرة لحلحلة الأزمة في تونس

الخلاف على الزعامة يصعب أي فرص لنجاح الوساطة



محاولة لإنقاذ الوضع أم رغبة في إعادة التوافق

برامغامية تستيق انتخابات 2024 حيث تحاول تدارك هزائهما السابقة. ويرى المحلل السياسي كمال بن

يونس في حديثه لـ"العرب"، أن "العائلة الوسطية تريد لعب دور لاستثماره في الانتخابات القادمة". وأضاف "لقد وجدت نفسها خارج المشهد وتريد العودة". ولفتح بن يونس إلى أن هذا من النوع من المبادرات التي باتت متعددة تواجه العديد من المشاكل تعرق فرص نجاحها.

وشرح بالقول "من بين مشاكلها هي الخلاف على الزعامة". وتابع "هي تقول عنها إنها عمل جماعي، ثم تظهر في ما بعد خلافات تخص القيادة". وتوقع بن يونس أنه في حال لم يقع الاتفاق على قائد أو زعيم، فإن التجربة ستفجر وستتكل بالفشل مثلما فشلت تجارب سابقة. ولكنه وصف المبادرة بـ"الإيجابية لو لم يقع تشخيصها".

وتعددت المبادرات لتجميع العائلة الوسطية منذ اندلاع ثورة يناير في مواجهة نفوذ الأحزاب الإسلامية غير أن محاولات التجميع باءت بالفشل، بسبب تباينات في الرؤى بين قياداتها قادت في ما بعد للانشقاق والتصدع.

ويؤكد متابعون أن تشتت هذا التيار (الوسطي) وعدم التقافة على شخصية بعينها قادا إلى قلب معادلة الحكم في تونس لصالح الرئيس سعيد ثم لفائدة حركة النهضة.

ويستنج المتابعون أن استرجاع الثقة في مبادرات العائلة الوسطية مشروط بتوضيح معالم برامجها وتجاوز الخلافات على الزعامة وتقديم بدائل حقيقية للشارع.

الرباط - أثارت موافقة البرلمان المغربي على تمرير القوانين الانتخابية الجديدة، والتي تقضي بتعديل احتساب القاسم الانتخابي على أساس المسجلين في اللوائح الانتخابية العامة وحذف لائحة الشباب، غضب حزب العدالة والتنمية قائد الائتلاف الحكومي. وفيما أبدت غالبية الأحزاب التعديلات الجديدة، أبدى العدالة والتنمية الإسلامية معارضة واسعة لها، باعتبار أن هذه الخطوة من شأنها أن تضيق الخناق على طموحاته الانتخابية مع اقتراب السباق الانتخابي.

وصادقت لجنة الداخلة بمجلس النواب (البرلمان) مساء الأربعاء على القوانين الانتخابية، بعد أن حصلت على 29 صوتاً لصالح المقترح مقابل رفض 12 نائباً يمثلون حزب العدالة والتنمية.

ويزعم حزب العدالة والتنمية أن القاسم الانتخابي غير عادل وغير ديمقراطي ويقتد التمثيلية معناها. ووصف رئيس فريق العدالة والتنمية بالبرلمان، نبيل الشيشي، تعديل القاسم الانتخابي بـ"المهزلة". واعتبر الشيشي أن "المسألة ليست تقنية بسيطة"، وإنما هي "انحراف خطير ظاهره اختلاف حول القاسم الانتخابي ومضمونه الحقيقي انقلاب

المنظمة القنصلية الأولى في البلاد، لم تلق اصطفاً وتراجعت فرص نجاحها بسبب تذبذب المواقف بشأنها.

وتفح القباي في حزب نداء تونس منجى الحرياي في حديثه لـ"العرب" هذا اللقاء الذي جمع شخصيات فاعلة، وفي تقديره فإنه خطوة إيجابية لصالح البلاد. ورغم إقراره بأن اللقاء ستقوده شخصيات وبعض الأحزاب ذات التمثيلية الضعيفة في البرلمان، إلا أنه اعتبره بمثابة "خطوة إلى الأمام".

وأبدى أمه في أن تعقب هذا اللقاء خطوات أخرى حتى تطور في شكل مبادرة موسعة تجمع بقية الأطراف الفاعلة في الساحة السياسية. كما أبدى أمه في أن تحصل مثل هذه المبادرات نتائج على الأرض وبرامج جديدة، وربما المساهمة في حلحلة الأزمة السياسية التي طالت أكثر من اللازم.

وعن إمكانية توظيف العائلة الوسطية للأزمة بهدف إعادة التوافق، يرى الحرياي أنه "مشروط فيها التوافق على رص الصفوف في شكل تحالف أو حزب سياسي حتى يكون لها صدى ووزن سياسي في المشهد، في ظل الاستقطاب الثنائي الكبير بين الحزب الدستوري الحر وحركة النهضة".

وتجد الأحزاب الوسطية في الأزمة القائمة فرصة سانحة وجب استثمارها لصالحها بهدف التوافق من جديد، ومحاولة استرجاع ثقة الشارع الذي لم يراهن عليها في الاستحقاقات الانتخابية. ويرى متابعون أن دخول الأحزاب الوسطية على خط الأزمة هو خطوة

الأزمة في ظل عدم وجود حل في الأفق لتخفيف التوترات بين الرئاسة والبرلمان والحكومة، حسب استنتاجات المتابعين. ويتوقع هؤلاء أن تتضح معالم هذه المبادرة التي ستقودها شخصيات فاعلة سبق لها أن شاركت في الحكم خلال الأيام القادمة.

ولاحظ المراقبون التسابق المحموم على لعب دور الوساطة، والذي غايته استثمار الأزمة وإعادة التوازن في المشهد السياسي بسبب توغل الأحزاب الإسلامية والشعبوية في الحكم.

واحتدمت المواجهة السياسية في تونس مع تمسك الرئيس قيس سعيد بعدم الموافقة على تعيين أربعة وزراء رشحهم رئيس الحكومة هشام المشيشي في تعديل وزاري، قائلا إن "لكل منهم شكلا محتملا من تضارب المصالح".

وفي المقابل اختارت حركة النهضة التي تقود الائتلاف الحكومي والتي تقف وراء دعم المشيشي اللجوء إلى ورقة التشارع وتنظيم مسيرة شعبية هدفها الضغط على الرئاسة لقبول التعديلات الوزارية، وتوجيه رسالة مفادها أنه من الصعب إزاحتها أو إضعاف نفوذها في المشهد، ما يعني المزيد من تعقيد الأوضاع وإحجام الشارع في قلب المعارك والخصومات السياسية.

وتعتقد أوساط سياسية أنه بإمكان العائلة الوسطية بلورة مبادرة سياسية تقدم طرحاً جديداً يعالج الأزمات التي ترزح تحت وطأتها البلاد خاصة أن مبادرات الوساطة والحوار الوطني التي نادى بها الاتحاد العام التونسي للشغل،

دخلت الأحزاب والشخصيات المحسوبة على العائلة الوسطية الليبرالية، على خط الأزمة السياسية في تونس وسط توقعات بأن تقود خلال الفترة المقبلة مبادرة الهدف منها حلحلة الأزمة في ظل غياب أي مؤشرات لتخفيف التوتر بين الرئاسة والحكومة والبرلمان. لكن متابعين يرون أن الخلاف على الزعامة ومساعي كل طرف لاستثمار المشهد الحالي للعودة إلى الساحة وإعادة التوافق من جديد، تبذل أي فرص لنجاح الوساطة.

أمنة جبران

تونس - دفعت الأزمة السياسية المتصاعدة في تونس، على خلفية استمرار الخلاف بين الرئاسة الثالث، فيما بات يعرف بأزمة اليمين الدستورية، عدداً من الشخصيات الوائنة والمحسوبة على العائلة الوسطية، إلى الدخول على خط الأزمة بهدف البحث عن حلول وإيجاد مخرج في ظل حالة الانسداد الراهنة. وذكرت رئيسة حزب "الأمل" سلمى اللومي على حسابها على موقع فيسبوك، الثلاثاء، أن الوضع العام في البلاد وسبل الخروج من الأزمة كانا محور لقاء تشاوري جمع بين مجموعة من الأحزاب والشخصيات الوطنية.



وضم اللقاء ممثلين عن كل من حزب الأمل وحركة مشروع تونس وحزب آفاق وحزب البديل وحزب الرأية الوطنية وحزب الائتلاف الوطني والحزب الوطني التونسي وحزب بني وطني واقتلاف صمود، بالإضافة إلى عدد من الشخصيات السياسية مثل عبد الكريم الزبيدي وزير الدفاع الأسبق، وأحمد نجيب الشابي المعارض السياسي البارز، وكامل العكروت (مستشار الأمن القومي السابق) ومصطفى كمال النابلي (محافظ سابق للبنك المركزي) وغيرهم. ويعكس اللقاء مساعي لتجميع شخصيات مهتمة بهدف البحث عن مبادرة أو القيام بدور وساطة لحلحلة

التجريد من الجنسية وسيلة السلطة لتكريم أفواه المعارضة في الجزائر

صابر بلدي

وتوجهت الأنظار إلى عدد من الناشطين والتنظيمات المعارضة في الخارج، لاسيما بعض العواصم الأوروبية، كباريس ولندن وجنيف وإسطنبول، التي يقيم فيها هؤلاء طيلة العقود الماضية، ويخوضون حملات مستمرة مناوئة للسلطة وداعمة للاحتجاجات السياسية التي دخلت عامها الثالث.

مشروع قانون لتجريد معارضين من جنسيتهم، خطوة تدفع إلى المزيد من الاحتقان والاستقطاب بين طرفي الأزمة

ودخلت حالة الاستقطاب بين السلطة والشارع المنتفض في الجزائر، مرحلة جديدة منذ الثاني والعشرين من فبراير المنقضي، حيث طفا إلى السطح أفعال وردود أفعال أكثر راديكالية وتشددت من طرف المحتجين في الشوارع، أو من طرف

الجزائر - تتجه السلطة الجزائرية إلى فرض المزيد من الإجراءات المتشددة تجاه المعارضين لها، بإعداد مشروع قانون سيطرح على مجلس الوزراء قريباً، يتعلق بتجريد ناشطين معارضين من جنسيتهم الجزائرية، في خطوة تدفع إلى المزيد من الاستقطاب وتقليص فرص انفراج الأزمة السياسية.

وأعلنت الحكومة الجزائرية، الأربعاء، أنها بصدد إعداد مشروع قانون يجيز نزع الجنسية من المواطنين الذين يرتكبون في الخارج "أفعالاً تلحق ضرراً جسيماً بمصالح الدولة أو تمس بالوحدة الوطنية" أو يتعاملون مع "دولة معادية" أو ينخرطون في نشاط "إرهابي".

وأثار إعلان الحكومة عن مشروع القانون، جدلاً صاخباً في دوائر سياسية وحقوقية معارضة للسلطة، واعتبرته خطوة في مسار متشدد يدفع بالبلاد إلى المزيد من الاحتقان والاستقطاب بين طرفي الأزمة، كونه ينطوي على توظيف حق مشروع في تصفية الحسابات السياسية.